دور وسائل الاتصال في نشر المصطلح الموحد وإشاعته

د. صالح أبــو أصبــع

جامعــة فيلادلفيـا

عمـان - الأردن

أيطربكم من جانب الغربِ ناعبٌ

ينادي بوادي في ربيع حياتـــي

وسعتُ كتابَ الله لفظاً وغايـــةً

وما ضقت عن آي به،وعظـاتِ

فكيف أضيقُ اليومَ عن وصف آلةٍ؟

وتسجيل أسماء لمخترعـــــاتِ

أتوا أهلهم بالمعجزات تفننـــــا

فيا ليتكم تأتون بالكلمـــــات

"حافظ إبراهيم/أكثر من ثلاثة أرباع قرن"

مدخل:

إن نشر المصطلح وتوحيـده مسألة قديمة جديـدة، وهي مستمرة مادام هنـاك سبيل للاتصـال الإنسـاني بـين المجتمعـات البشـرية، ومـا دام هنـاك مجـال للتقـدم والاستكشاف والابتكار.ولعـل قضيـة المصطلـح هـي مـن أوائل المشكلات التي تواجه أي مترجم من لغة إلى أخـرى وهي من أهم المشكلات الـتي تقـف أمـام مدرسـي المـواد العلمية. ويظل التساؤل قائما: هل اللغة الـتي يتـم الترجمـة إليها غنية وقادرة على تقديم البديل للمصطلح الذي ستتم ترجمته؟وهل هذا المصطلح الذي يتم إدخاله إلى اللغة قادر على التعبير عن الفكرة أو الموضوع بوضوح وبدون لبس؟

إن الترجمـات الـتي قـام بهـا العـرب القدامى عـن اليونانية والهندية والفارسية طرحت مسـألة المصطلـح ومـا زالت تطرح أكثر من تساؤل حول تعريب المصطلح:

- هل تتم ترجمة المصطلح بألفاظ عربيـة، أم تتـم بـأخذ المصطلح كما هو، أم بتعديل في لفظه ليصبح ملائماً لأوزان الألفاظ العربية؟
- من يمتلك قوة وضع المصطلـح ونشـره؟ ومـن الـذي يمتلك شرعية وضع المصطلح؟

إن هذه الورقة تقدم أفكـاراً أوليـة، تحـاول الإجابـة على هذه التساؤلات، وتطرح أيضاً أسئلة جديـدة لتسـهم في تحريك الأفكار.

فمنذ مطلع القرن التاسع عشر أخذ اتصـال العـرب بالغرب يزداد ويتفاعل، وأخذت أشكال الحضـارة الغربيـة ومنتجاتها ومبتكزاتها وعلومها تفرض نفسها على العـالم. وكان الاتصال بـالغرب عـن طريـق حملـة نـابليون، وعـن طريق الاستعمار المباشر وأساليب الغزو الثقـافي كـالمدارس والجامعات التبشيرية الـتي افتتحـت في البلـدان العربيـة، أو عن طريق السفر والدراسـة في الغـرب، قـد أتـاح الفرصـة للعلماء والأدباء العرب للتعرف علـى مـا تقدمـه الحضـارة الغربيـة مـن منتجـات ماديـة أو معنويـة. وبـدأ هـؤلاء في

المبادرة بالترجمة وانتهاج أسلوب التعريب للمصطلحات التي كانت تواجههم. وباتت تأثيرات اللغتين الإنجليزية والفرنسية على ثقافة ولغات الشعوب الأخرى جزءاً من ظاهرة ثقافية عالمية. وهذه الظاهرة العالمية أصبحت معروفة بالغزو الثقافي أو بالأمبريالية الثقافية، والتي باتت تشكو منها مجتمعات عديدة لأنها تهدد شخصياتها القومية.

والمعضلة قائمة لأن عالم اليوم عالم فيه المسافات فسيحة ولكنها تتقلص عن طريق الاتصال الذي جعل من العالم المعاصر قرية كبيرة على حسب تعبير العالم الكندي "مارشال مكلوهان."

وفي هذا السياق تقف المجتمعات النامية في العالم أجمع أمام حيرة لامناص منها، فهي ترى التقدم العلمي المذهل الذي تخطوه الدول الغربية وحضارتها المادية الطاغية وتتابع الرقي في مجالات الآداب والفنون، وتنظر بإعجاب إلى كل هذا التقدم وتسعى إلى اللحاق بركب تلك الدول الصناعية المتقدمة، وترى أنه لاسبيل أمامها سوى انتهاج التنمية والتحديث لبناء مجتمعاتها. وهذه المجتمعات النامية تقف حائرة لأنها تسعى إلى التحديث وتطمح إلى التغيير، وفي الوقت نفسه، تغالبها النزعة إلى المحافظة، والاحتفاظ بشخصيتها المتميزة. والمشكلة الذاتية ليست مشكلة الدول النامية فحسب بل تعاني منها الدول العربية أيضاً في مواجهة الثقافة الأميركية ومن هنا صارت المشكلة مشكلة وجود. وقد عبّر "أنيس مقدسي" عن هذه المعضلة بقوله:

"ونلاحظ اليوم غزو الثقافة الأمريكية لأوروبا أولاً بالزي، بالعمارة، بالموسيقى... وبالسلع والشركات التجارية متعددة الجنسيات، وأيضاً باللغة الإنكليزية التي تكاد تصبح جزءاً لايتجزأ من لغة أوروبية أخرى، والأوروبيون لايخفون خوفهم وقلقهم من هذا الغزو الذي يعرّض هويتهم وهوية كل أمة من أممهم لخطر كبير. وبتعبير آخر فإن كل أمة أو وحدة حضارية كبرى تفرض ذاتها على الأمم أو على الحضارات الأخرى في مرحلة صعودها. الهام هو موقف الأمة المعرّضة للغزو من هذا الغزو. فنحن العرب في القرن الرابع الهجري تمثّلنا حضارتين من أعمق وأقوى الحضارات في تاريخ العالم هما الحضارة الإغريقية العقلية المنطقية وروحانية الشرق الأقصى؛ وجعلنا منهما بعداً من أبعاد ثقافتنا وهذا واضح على الخصوص في الفلسفة وعلم الكلام وفي التراث الصوفي.

والسؤال المربك، السؤال الذي تعسر الإجابة عنه: لِمَ تمكّنا إذْ ذاك من صهر الثقافات الكبرى الأخرى في ثقافتنا، ونعجز اليوم عن هذا التمثل فنتعرض للغزو الثقافي؟

بين الأمم والحضارات حوار كما قيل. إلاّ أن هذا الحوار هو في الوقت ذاته صراع،..صراع على الوجود."(1).

ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين، نشهد تواصل الثورة التكنولوجية في العالم ويزداد تأثير الاتصال الدولي على المجتمعات البشرية، ونشعر أن الوطن العربي يسير باتجاه لايحكمه منطق العصر، لامن حيث السياسة ولا الاقتصاد ولا العلم.

في هذا العصر يتجه المعسكر الغربي نحو التكتل ونحو الوحدة الاقتصادية ويعمل في الوقت ذاته على

تفكيك القوى الأخرى كما حصل في المعسكر الشرقي، أما الوطن العربي فإن الخلافات السياسية تتسع فيه، وتزداد جذور الإقليمية رسوخاً، وتتعزز فيه كيانات اقتصادية قطرية، ومعها يتم إقامة مؤسسات علمية وأكاديمية وإعلامية تأخذ شرعيتها ومرجعيتها من كيانها القطري، وبذلك يذوي دور المؤسسات العربية المشتركة، تلك التي انبثقت عن الجامعة العربية، ويتضاءل يوماً إثر يوم تأثيرها وفعاليتها على مستوى عربي. فالميزانيات تتضاءل، ومشاريع تلك المؤسسات لا تظهر إلى النور. ويكفي أن نتساءل عن دور مكتب تنسيق التعريب وقدراته في هذه المرحلة؟ وعن دور الأليكسو - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - في تنفيذ برامجها الثقافية؟

ولنا أن نتساءل عن دور عربسات " القمر الصناعي العربي" ودوره في خدمة الثقافة العربية وتعزيز الاتصال العربي؟

1 - العرب والمصطلح والألفاظ الأجنبية:

عرفت اللغة العربية دخول الألفاظ الأجنبية إلى متنها، ويشهد القرآن الكريم على دخول ألفاظ عديدة أجنبية في اللغة العربية،ويشير محمد المبارك إلى "أن أثر اللغات الأجنبية في اللغة العربية اقتصر على دخول بعض المفردات الغربية في اللغة العربية وهو ما سماه علماء اللغة تعريبا" (2). ورأى أن ذلك كان "بنقل ألفاظ جديدة لم تأت فيها وتتعلق كلها - إلا النادر منها - بالمحسوسات والماديات لابالمعنويات كأسماء الألبسة والأطعمة والنباتات والحيوانات وشؤون المعيشة أو الإدارة كالقلنسوة والطيلسان والبنفسج والبستان والباشق والكعك والفولاذ.. وأكثر هذه الألفاظ أخذ عن الفارسية وقليل منها أخذ عن اليونانية أو غيرها".(3).

ورأى أن طريقة العرب في التعريب كانت تقوم في الغالب بإحداث تغيير في الكلمة يجعلها متجانسة مع ألفاظهم، منسجمة مع نظامهم، وهو يرى أن من نواحي التغير في الكلمات ما يلي:

1 - تغيير حروف اللفظ الدخيل وذلك بنقص بعض الحروف أو زيادتها أو إبدالها.

مثل كليدا - اقليد / برنامه - برنامج / بنفشه - بنفسج / الودة - فالوذج / برادايس - فردوس / شكر - سكر / جك - صك.

2 - تغير الوزن والبناء حتى يوافق أوزان العربية ويناسب أبنيتها فيزيدون ويغيرون حركاتهم حتى تلائم اللغة العربية مثل ، برادة - فرزدق / تشاسته - الشتاء / كليد - اقليد (4).

يرى د.إبراهيم أنيس أن ظاهرة اقتراض الألفاظ أمر أجمع عليه علماء اللغات، إنه منذ القدم تستعين اللغات بعضها بألفاظ بعض ولا يزال يحدث بين اللغات الحديثة.

وتبدو ظاهرة اقتراض المصطلح العلمي واضحة للعيان، لأن المصطلح العلمي ينتشر عن طريق الاقتراض يقوم به الأفراد والجماعات على حد سواء ، يقول د.إبراهيم أنيس:"واقتراض الألفاظ عمل يقوم به الأفراد كما تقوم به الجماعات، وفي العصور الحديثة قد تقوم به أيضا الهيئات العلمية كالمجامع اللغوية وأمثالها على أن عمل الفرد هنا لا يظل منعزلاً عن الناس، بالرغم أنه يبدأ كعمل فردي لايلبث في غالب الأحيان أن يقلده مجموعة من

الأفراد، ثم قد يصبح ملكاً للجماعة كلها، ويكوّن حينئذ عنصراً من عناصر اللغة المستعيرة"(5).

ويتم الاقتراض لعدة أسباب من بينها:

أولاً: الحاجة إلى استخدام مصطلحات لاوجود لها في اللغة المستعيرة.

ثانياً: الرغبة في التقليد وإظهار المعرفة باللغات الأجنبية وخاصة إذا كان هناك إحساس بتفوق تلك اللغة الأجنبية.

ثالثاً: استخدام مصطلحات من لغات أخرى لجهل من يستخدمها بوجود المصطلحات البديلة في لغته.

ويورد د.حبيب صادر قائمة بمصطلحات طبية عرفها الطب العربي القديم بديلة للمصطلحات الأجنبية (6) وهذه المصطلحات العربية مثال على قدرة اللغة العربية على استيعاب المصطلحات الطبية الأجنبية.

وقد أجاز مجمع اللغة العربية بمصر اقتراض الألفاظ وذلك حين صدر قرار له ينص على:"يجيز المجمع أن تستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم" وذلك لأن الحاجة مستمرة لإغناء اللغة بما يستجد من مصطلحات علمية، وفي الوقت ذاته فإن هذه الألفاظ الجديدة تفيد منها اللغة وتسهم في إثرائها.

وكانت اللغة العربية قد تعاملت مع مسألة اقتراض الألفاظ الأعجمية إما بتشذيب تلك الألفاظ لتصبح على نسيج الكلمات العربية وتسمى آنذاك بالمعرّبة ، أو أن تبقى على صورتها الأصلية وتسمى دخيلة.

وكانت ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي قد أقرت ثمانية عشر مبدأ من بينها مايلي:

1 - وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.

2 - تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللفظ المختص على اللفظ المشترك.

3 - استقراء وإحياء التراث العربي وخاصة ما استعمل منه وما استقر منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث وما ورد فيه من ألفاظ معربة.

4 - مراعاة التقريب بين المصطلحات العربية العلمية لتسهيل المقابلة بينها للمشتغلين بالعلم والدارسين.

5 - استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة وبالأفضلية طبقاً للترتيب التالي: التراث فالتوليد(بما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت).

6 - مراعاة اتفاق المصطلح العربي{مع} المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي دون تقيد بالدلالة اللفظية للمصطلح الأجنبي(7).

إذن مسألة المصطلح الموحد قضية حية ومطروحة على بساط البحث، وتأخذ في زمننا الراهن بعداً مدروساً ومحاولات لتنظيمه والتخطيط له. وذلك لأن توحيد المصطلح يرتبط بتعريب الثقافة العلمية وهذا ما حدا بالدكتور الفهري من ربط هذا الموضوع بما يلي:

أ - تعريب الثقافة العلمية هو تعريب أهل

الاختصاص.

ب - تقوية الطاقة التعبيرية للغة متعلق بالزيادة في القدرة التعبيرية لمتكلمي اللغة ومستعمليها.

ج - تقوية الطاقة التعبيرية يؤدي إلى الحضور في مجالات الثقافة والعلوم والمخترعات(8).

ولا شك أن وضع المصطلح في جانب كبير منه يتسم بالعفوية وهذه العفوية تؤدي إلى جانبين:

1 - تعدد المصطلحات التي تتوالد والتي تحدث ارتباكاً في الحقل العلمي الواحد.

2 - إغناء المصطلح بالمعادل العربي للمصطلح الأجنبي ومن هنا يأتي الدور الهام للمؤسسات المخططة والمنظمة للمصطلح الموحد ، والتي تقوم بوضع معايير له وتعمل على نشره وكما يقول الفهري:"ومعلوم أن مؤسسات في العالم العربي تكفلت بإعداد المصطلح ومعْيَرته وتوحيده، محاولة الابتعاد عن العفوية بوضع أصول ضابطة . نذكر من هذه المؤسسات مجامع اللغة العربية المختلفة (وعلى الأخص مجمع اللغة العربية بالقاهرة)، وكذلك مكتب تنسيق التعريب بالرباط. إلاّ أن هذه المؤسسات لم تبلغ المنشود رغم الجهود المبذولة، ورغم اعتماد تنسيق أعمال بعض الأخصائيين والمبدعين في ميدانهم (وكذلك آراء بعض مستهلكي المصطلح أحياناً).فقليل من المصطلحات اللغوية التي أقرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة ما كتب له الرواج والاستحسان عند أهل هذا الاختصاص.والسبب راجع، فيما يبدو لي ، إلى غياب تمثل نظري للقضية المصطلحية، وإلى عفوية المنهجيات المقترحة لضبط الاصطلاح. والمنظومة التي وراء هذه العفوية هي أن المشكل المصطلحي مشكل مراسي بالأساس. طبعاً لا أحد يشك في أن المصطلح له بعد مراسي. فالأخصائي الذي يمارس الوضع في حقل تخصصه أو المصطلحي الذي يختص في وضع المصطلحات في أي حقل من الحقول مؤهلان مبدئيا لتقديم العبر وتجميع الضوابط والقواعد التي تتحكم في فائدة الوضع وضمان رواجه. إلاّ أن التجربة أثبتت أن الممارسة العفوية لاتكفي، وأن توليد وتوالد المفردات يخضع لمبادئ وقيود نظرية ومنهجية من شأنها أن تكون علماً مستقلاً هو المصطلحية"(9).

2 - المصطلح العربي الموحد:

هل توحيد المصطلح ضرورة، وما إمكانية تحقيقه؟

هذان التساؤلان جوهريان، فنحن ندرك أن المصطلحات في مجال العلوم المختلفة التطبيقية والإنسانية تتفاوت مابين أقطار الوطن العربي، وتكاد تتسع الشقة إذا ما قارنا بين المصطلحات المستخدمة في الفرع العلمي الواحد في مختلف أقطار الوطن العربي بل في جامعات القطر الواحد.

ونجد أن تدريس الطب والعلوم والهندسة في العديد من الدول العربية باستثناء سوريا، يتم تدريسها إما باللغة الإنجليزية أو باللغة الفرنسية، وتستمر مشكلة وجود المصطلح العلمي العربي قائمة ما دام التعليم الجامعي يتبنى - من حيث المبدأ - اللغة العربية كلغة علمية للتدريس

الجامعي بينما يتم التدريس باللغات الأجنبية.

وفي عام 1966 أجاب مجمع اللغة العربية بالقاهرة عن سؤال حول صلاحية اللغة العربية للتعليم، ورأى المجمع أن مثل هذا السؤال لامحل له في عام 1966 إذ توجد جامعات عربية عديدة تكاد تدرس علومها كلها باللغة العربية.

وكانت إجابة المجمع قبل نحو 27 عاما متفائلة جداً حول المصطلح العلمي، إذ جاء فيها:"وفي التعليم الجامعي مؤلفات ومترجمات عربية كثيرة، ومابقي لابد أن يستكمل، والجهود مبذولة في سبيل ذلك.

ولاشك في أن المصطلح العلمي أساس للدراسة والبحث والتأليف في اللغة العربية .

وهو دعامة لغة العلماء، وقد بذلت فيه جهود كبيرة منذ فجر هذا القرن، فأحييت مصطلحات قديمة واستحدثت مصطلحات جديدة عن طريق الاشتقاق أو التعريب، والعربية لغة مرنة اشتقاقية وليست أقل طواعية من لغة أخرى لاستحداث ألفاظ جديدة، وقد استجابت لهذا في يسر طوال نصف القرن الماضي، وأول دليل على ذلك أن العلماء العرب يحاضرون ويؤلفون باللغة العربية في نواحي العلوم والثقافة المعاصرة.

ومشكلة المصطلحات ليست من المشاكل التي تقف عند نقطة معينة، لأن العلم يسير وتجد فيه مصطلحات من حين لآخر، تبعا لنشاط حركات الكشف والبحث ويواجهها العلماء وإنما كلما دعت الحالة إلى ذلك.

ولعل الصعوبة التي نحس بها هي بعض الفوارق بين بعض المؤلفين في البلاد العربية ولكن لا نزاع في أن شقة الخلاف تضيق عاماً بعد عام، تبعاً لتطور الكتاب العربي وللجهود التي تبذلها الهيئات والمجامع العلمية واللغوية.

وإن بلداً يقوم التدريس فيه بالعربية منذ قرن مثلاً لايحس بهذه الصعوبة كما يحس بها بلد آخر لم يعرّب في التعليم إلا منذ عهد قريب"(10).

ولكن حقيقة الأمر تتجاوز تفاؤل مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فخلال أكثر من ربع قرن مازالت المشكلة قائمة. وعلى الرغم من أن جهوداً كبيرة قد بذلت من مجامع اللغة العربية ومن مكتب تنسيق التعريب، وذلك من خلال إصدار المعاجم المتخصصة، وعقد الندوات وإصدار المراجعات للقواميس وغير ذلك من النشاطات. إلاّ أن عجلة التقدم العلمي وسرعة إيقاعه، لايتناسبان مع الجهود العربية من ناحية ولا صدق النية والعزيمة في استخدام المصطلح الذي تقره المجامع العربية.

ومازالت مشكلة توحيد المصطلح تواجه ثلاثة مستويات أشار إليها "شارل بيلا" في مقالته " اللغة العربية والعالم الحديث" إذ قال:

"فإن نحن ألقينا نظرة إجمالية على ماتحتاج إليه اللغة العربية من الكلام رأينا أمس الأشياء تنحصر فيما يلي:

أولاً :العربية تحتاج إلى أمور وأشياء غير معهودة في المدينة العربية من ملابس ومآكل ومشارب وأدوات وغير ذلك، فقديماً كان في الحضارة الغربية أو حديثاً كالراديو والتلفون والنيلون وغيرها مما يدخل في نطاق الحياة اليومية، أو بعبارة أخرى فاللغة بحاجة ماسة إلى ألفاظ دالة على مدلولات حسية.

ثانياً: الحاجة إلى الدلالة على مفاهيم غير معروفة من قبل متعلقة بالحياة الفكرية والإدارية والسياسية

الخ...فأهم المشاكل في هذا الميدان هو أن تتفق جميع البلدان العربية على"مصطلحات"مقبولة،فلا يقال مثلاً هنا"دراجة"وهناك"عجلة" للدلالة على (Bicycle).

ثالثاً: الحاجة إلى المصطلحات العلمية والتقنية، فهذه المصطلحات هي التي تشغل أذهان الناطقين بالضاد فيتحيرون ويتساءلون عن سبب ما يظهر من تقصير في لسانهم وعن واجبهم في هذا المضمار، غير منتبهين إلى أمور من شأنها أن تشفي غليلهم" (11).

وما يطرحة شارل بيلا واقعي فعلى المستوى الأول نجد على سبيل المثال - أن هناك من يستخدم بديلاً لكلمة Television التلفاز والتلفزة كما في دول المغرب العربي، وهناك من يستخدم الإذاعة المرئية كما في ليبيا وهناك من يستخدم كلمة التلفزيون كما في دول المشرق العربي.

وعلى المستوى الثاني فإن كثيرا من المصطلحات التي دخلت العربية مثل الديمقراطية والإيديولوجية والدكتاتورية لم تجد لها مصطلحاً موحداً يفرض نفسه على كُتّاب العربية. ويورد محمود شيت خطاب مقارنة المصطلحات الرتب العسكرية في العراق وسوريا .(12) ولو تمت المقارنة بين مختلف أقطار الوطن العربي لاكتشفنا الخلافات الكبيرة في المصطلحات العسكرية.

وأما على المستوى الثالث فإن المعضلة أكبر فالمصطلحات الطبية والمصطلحات الهندسية والفيزيائية والكيميائية لاتجد سبيلاً إلى تعريبها بشكل عملي على الرغم من الجهود المضنية التي أنجزت خلال أكثر من ربع قرن، العديد من المعاجم المتخصصة.

إذن فنحن أمام مسؤولية حقيقية لتوحيد المصطلح ونشره، لأنه ركيزة أساسية لنهضة عربية موحدة. ومن هنا لابد من النظر إلى وسائل نشر المصطلح بجدية أكثر وواقعية تحقق للمصطلح الموحد ذيوعاً وقبولاً لدى مستخدميه.

3 - دور وسائل الإعلام في نشر المصطلح:

لابد من التفريق بين وسائل الاتصال المختلفة التي تقوم بدور بارز وموثر في نشر المصطلح وإشاعته ووسائل الاتصال هذه باتت تعرف باسم وسائل الاتصال الجماهيري وهي:

- الصحافة.
- الكتاب.
- الإذاعة والتلفاز.

وكل وسيلة من هذه الوسائل لها تأثيرها الخاص في نشر المصطلحات وإشاعتها بين الجمهور العام والجمهور الخاص.

1) الصحافة:

للجريدة اليومية قدرة أكبر من غيرها في نشر المصطلح لدى قطاعات واسعة من الجماهير بينما تلعب المجلات الأسبوعية دوراً أكثر خصوصية من الجرائد إذ أن طبيعة جمهورها يرتبط إلى حد ما بنوعية قرائها واهتماماتهم ومستوياتها الثقافية.

وإذا انتقلنا إلى الدوريات المتخصصة، فإن لها الدور الأكبر في توحيد المصطلح ، ونشر المصطلح الموحد بين

المتخصصين. فإذا كانت هناك مجلة مختصة بالحاسوب فإن المصطلحات التي تستخدمها بشكل منتظم تعمل على ترسيخ المصطلحات لدى جمهور قرائها ومن هنا فإن دور الصحافة بأنواعها المختلفة هام جداً في ترسيخ المصطلحات وإشاعتها على مستويين:

1 - مستوى القارئ العام.

2 - مستوى القارئ المتخصص.

ولكن نجاح ترسيخ المصطلح رهين بعاملين:

أ - وعي القائمين على هذه المؤسسات الإعلامية والتزامهم بضرورة ترسيخ استخدام المصطلح الموحد في جميع ما تنشره ، وتظهر تجربة مجلة عالم الكمبيوتر التي كانت تنشر مسردا لمصطلحات الحاسوب في كل عدد من أعدادها، وكذلك تجربة مجلة طب الأطفال " طبعة العالم العربي" والتي تنشر مسرداً للمصطلحات الطبية والعلمية في كل عدد كنموذجين رائدين في سبيل توحيد المصطلح. ومع هذا فإن توحيد المصطلح مازال ضمن اجتهادات يعوزها التنسيق مع مكتب تنسيق التعريب ومجامع اللغة.

ب - استخدام المصطلحات بشكل منتظم بحيث تصبح هذه المصطلحات هي لغة المقالات التي تنشر في الدوريات وإذا وجد القائمون على المجلات بعض المصطلحات المخالفة، يقومون بتعديلها أو بالإشارة إليها مما يجعل هذه المصطلحات أمراً واقعاً.

2) الكتاب:

يعتبر الكتاب أهم الوسائل الاتصالية التي تعزز نشر المصطلح أو تزيد من إرباكه. وفي هذا الصدد يمكننا الإشارة إلى ثلاثة أنواع من الكتب:

أ - الكتاب التعليمي (المدرسي - الجامعي).

ب - الكتاب العلمي.

ج - الكتاب الثقافي.

أ - **الكتاب التعليمي**: هو كتاب منهجي مقرر سواء أكان ذلك للمدارس أم للجامعات. وتفتقر الكتب التعليمية المستخدمة في الوطن العربي إلى توحيد المصطلح. ونقطة البدء في توحيد المصطلح تبدأ في الكتاب المدرسي ويتلوها الكتاب الجامعي.

وإذا كنا نجد أن المصطلح يختلف في الكتب المدرسية من قطر عربي إلى آخر، فإننا نجد أن المصطلح يختلف في القطر الواحد، إذا انتقلنا بالمصطلح من مستوى المدرسة إلى الجامعة بل ومن جامعة إلى أخرى في القطر ذاته.

ولاشك أن العوامل السياسية تلعب دوراً هاماً في الحيلولة دون توحيد المناهج بين أقطار الدول العربية، ولكن تظل مسألة توحيد المصطلحات المستخدمة في الكتب التعليمية في المراحل الدراسية المختلفة أكثر يسراً من توحيد المناهج ذاتها وذلك من خلال التنسيق بين وزارات التربية والتعليم والجامعات ومجامع اللغة العربية .

ب - الكتاب العلمي: المقصود بالكتاب العلمي هنا أي كتاب متخصص في أي حقل معرفي من حقول المعرفة الإنسانية، والذي له لغته ومعجمه الخاص. ويرتبط الكتاب العلمي إلى حد كبير بثقافة كاتبه

وخلفيته التعليمية. فالكاتب الذي يكتب كتاباً في الاقتصاد وكان تعليمه في بريطانيا مثلاً يختلف في استخدام المصطلحات عن كاتب درس في فرنسا وهذا ينطبق على جميع حقول المعرفة. إن المصطلحات التي تختلف وتتنوع يعود سببها إلى الخلفية الثقافية والتعليمية للكاتب، وإلى عدم وجود مرجعية ميسرة أمامه يستند إليها في استخدام المصطلح.

ج – الكتاب الثقافي العام: المقصود بالكتاب الثقافي العام هي تلك الكتب التي تنشر للقارئ العام، ومثل هذه الكتب تميل إلى البعد عن المصطلحات العلمية، إلاّ أنها تستخدم المصطلحات الشائعة في الوسط الثقافي الذي تصدر فيه. وتأثير هذه الكتب هام في ترسيخ مصطلحات ما قد تكون شائعة في بلد عربي ولكنها غير معروفة في بلد آخر. وهي بذلك توسع الشقة في نشر بعض المصطلحات والتي قد لا تكون دقيقة ومخالفة لقرارات مجامع اللغة العربية.

3) الإذاعة والتلفاز:

للإذاعة والتلفاز دور هام في نشر المصطلح فهما وسيلتان اتصاليتان تحاصران المرء كل يوم. وهما وسيلتان هامتان لأن دورهما دور ترفيهي وتعليمي وإخباري في آن واحد. ومن خلال برامج الإذاعة والتلفاز تصل إلى أذن السامع مصطلحات جديدة علمية أو سياسية، أو اقتصادية ... وفي الأشهر الأخيرة تسلل مصطلح الترويكا الأوربية، بديلاً للجنة الثلاثية الأوروبية. ولا ريب بأن تأثير ما تقدمه الإذاعتان المسموعة والمرئية كبير على جمهور المستمعين والمشاهدين.

4 – الصلة بين المؤسسات المعنية بنشر المصطلح والمؤسسات الإعلامية:

إن أهم المؤسسات التي تُعنى – أو يجب أن تعنى – بمشكلة المصطلح الموحد ونشره هي مجامع اللغة العربية. ومكتب تنسيق التعريب، والجامعات، واتحاد الجامعات العربية، ودور النشر والمؤسسات الإعلامية واتحاد مجالس البحث العلمي ، وبدون عمل جاد مشترك ومنسق لهذه المؤسسات فإن العمل في مجال توحيد المصطلح ونشره سيظل جهوداً مشتتة.

ويمر المصطلح الموحد ونشره في دورة لابد أن ينظم سيرها التخطيط والتوحيد.

فعلى مستوى الجامعات: يجب أن يتم توحيد المراجع الأساسية في العلوم المختلفة، وإذا كان ذلك صعباً فيتم الالتزام باستخدام المصطلحات الموحدة. وهذا يستدعي أن يتم التعاون في هذا المجال بين مكتب تنسيق التعريب، واتحاد الجامعات العربية واتحاد مجالس البحث العلمي العربي والجامعات العربية. وتصبح مسؤولية هذه المؤسسات مشتركة في أن توفر للباحثين معاجم المصطلحات لحقول العلم والمعارف الإنسانية المختلفة لأنهم دائمو الشكوى من عدم توفر المصطلحات العربية، كما أنه يصبح ضرورياً أن يتم اشتراط احتواء كل كتاب جامعي على مسرد للمصطلحات الموحدة، وأن يلتزم هذا المسرد بما أصدره مكتب تنسيق التعريب من مصطلحات موحدة. ومثل هذا يمكن أن ينسحب على دور النشر التي تصدر كتباً علمية أو أدبية والتي يجب أن تلتزم بالمصطلحات الموحدة فيما تنشره من كتب . إن تعميم

نشر المصطلح ونجاح انتشاره سوف يقوم بناء على عدة مبادئ من بينها:

1) التكرار: والتكرار قاعدة ذهبية لترسيخ المفاهيم والمصطلحات في أذهان الناس.

2) الشمولية: ويعني ذلك قيام وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية باستخدام المصطلحات ذاتها مما يؤديّ إلى حصار المرء وقبوله.

3) التنسيق: للمصطلح ومن ثم التعود على استخدامه ويجب أن تكون المؤسسات المعنية بنشر المصطلح الموحد على صلة مباشرة ومستمرة مع المؤسسات التعليمية والإعلامية، وبحيث توفر لها المصطلحات، وتتابع كذلك أمور استخدامها وتقوم بالتنسيق مع المؤسسات الإعلامية بإعداد حملات لترويج المصطلح الموحد في حقول معرفية محددة.

الخاتمة:

من أين يبدأ الحل:

إن نشر المصطلح الموحد وإشاعته يحتاج إلى عدة عوامل لنجاحه:

أولاً: بدون رغبة حقيقية واقتناع بأهمية توحيد المصطلح لدى الجهات المعنية وخاصة الأكاديمية والإعلامية، فإن أي جهود تبذل ستظل حبراً على ورق.

ثانياً: إن توحيد المصطلح، ليس قراراً شخصياً يقول به فرد أو مؤسسة أو مؤسسات، إنه قرار فوري، يجب أن يرافقه قرار سياسي. والقرار السياسي في وطننا العربي يمكن أن يكون فعالاً وذلك إذا اشتمل على ما يلي:

1 – إلزام الجامعات العربية بالتدريس باللغة العربية في فروع العلوم كافة.

2 – إلزام وسائل الاتصال بالتقيد بالتعريب واستخدام المصطلحات الموحدة التي يتم الاتفاق عليها من قبل مكتب تنسيق التعريب.

ولكن نجاح مثل هذين القرارين يحتاج إلى عدة شروط ملائمة لنجاح ذلك:

أولاً: أن يتم الاتفاق عربياً على مرجعية القرار بشأن المصطلح الموحد وشرعيته. بمعنى آخر من هي الجهة التي تقرر أن هذا المصطلح هو الذي يجب أن يسود؟ هل هي المجامع اللغوية القطرية؟ أم مكتب تنسيق التعريب؟

ثانياً: توفير المصطلح الموحد بشكل منتظم للمؤسسات المعنية به من جامعات ومؤسسات إعلامية ودور نشر.

ثالثا: أن تقوم لجنة لمتابعة توحيد المصطلحات في كل قطر عربي وتكون مشتركة من المجمع اللغوي والجامعات والمؤسسات الإعلامية.

رابعاً: توفير الإمكانيات البشرية والمادية القادرة على التعريب وتمكينها من ذلك.

إذن فنحن هنا أمام خيار سياسي يجب أن يوفر الإمكانيات لما يلي:

أولاً: التشريع الثقافي والإعلامي في نشر المصطلح الموحد ويمكن أن يتم ذلك بأن تقوم وزارات الإعلام والثقافة بفرض تشريعات تخص نشر المصطلح وتلعب دوراً رقابياً في استخدامه.

ثانياً: دعم المؤسسات التعليمية ومؤسسات البحث العلمي ودور النشر وتشجيعها في نشر المصطلح العلمي وذلك بتوفير التمويل اللازم لإنجاز مشاريع لتعريب أمهات

الكتب العلمية ونشرها وتوفير سبل وصولها إلى المعنيين بها.

ثالثاً: إعداد القوى البشرية المؤهلة من خلال إعداد كوادر قادرة على التعريب وتوفير الفرص لها للقيام بذلك.

رابعاً: تعزيز دور المجامع اللغوية، وفي إطار تنسيقي على مستوى عربي، لتوحيد المصطلح وتعميمه ويمكن في هذا الإطار إصدار نشرة فصيلة موحدة يتم تعميمها على المؤسسات المعنية: الجامعات، والمؤسسات الإعلامية ومراكز البحوث، ودور النشر.

خامساً: تنفيذ القرارات والتوصيات التي تتخذها المؤسسات العلمية والمجامع بخصوص التعريب وتوحيد المصطلح وهذا يحتاج إلى تشكيل لجان متابعة ورقابة.

ملحق:

نجتزئ فيما يلي نتائج الاستفتاء حول اللغة العربية والذي أجراه المكتب الدائم لتنسيق التعريب في العالم العربي وقد أجرى هذا الاستفتاء قبل أكثر من ربع قرن، وكان من نتائجة آراء ومقترحات قيمة، وهذا شأن العديد من الدراسات والندوات التي تعقد في الوطن العربي والتي تصدر القرارات والتوصيات وتصنع الحلول بدون أن تجد استجابة عملية... إن نتائج الاستفتاء هامة لأنها فيما أرى ستكون محوراً أساسياً لآراء العديد من الباحثين في هذا المؤتمر. ولأنها تؤكد أننا نفتقد إلى تنفيذ القرارات والتوصيات التي تتكرر في الندوات والمؤتمرات بلا مجيب.

نتائج الاستفتاء حول اللغة العربية

تلقى المكتب الدائم لتنسيق التعريب في العالم العربي عن الاستفتاء الذي وجهه في أواخر سنة 1966 حول اللغة العربية ردوداً كثيرة من هيئات رسمية عربية (13) وإقليمية، ومن عدد كبير من العلماء والأساتذة مجمعيين وجامعيين عرب وعجم ينتسبون إلى أحد عشر قطراً وينتمون إلى 19 كلية مختلفة ومن عدة شخصيات علمية مستقلة.

دائرة الاستفتاء

أقطار الدائرة:

وردت الأجوبة على الاستفتاء من معاهد وهيئات وشخصيات مستقلة تنتمي إلى الأقطار التالية:

- الجمهورية العربية المتحدة.- الجمهورية العربية السورية. - الجمهورية اللبنانية.- المملكة الأردنية الهاشمية. - دولة الكويت. - الجمهورية التونسية. - المملكة المغربية.- فرنسا. - هولندا. - الاتحاد السوفياتي (سابقا).

وأجاب على أسئلة الاستفتاء بعض المؤسسات الثقافية التالية بصفة رسمية، ووردت أجوبة بالأسماء الشخصية للمسؤولين على بقية المؤسسات أو بأسماء أساتذتها أو المنتمين إليها وهي:

أ - المعاهد العلمية والمؤسسات الثقافية:

(1)مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، (2) المجمع العلمي العراقي ، (3) الاتحاد العلمي العربي ، (4)كلية الطب بجامعة دمشق ، (5) كلية الطب بجامعة الأسكندرية ، (6) كلية الطب بجامعة عين شمس ، (7) كلية الصيدلة بجامعة القاهرة ، (8) كلية العلوم بجامعة عين شمس ، (9)كلية الهندسة بالقاهرة ، (10) كلية الزراعة بجامعة عين شمس ، (11) كلية التجارة بجامعة عين شمس ، (12) كلية الحقوق

بالقاهرة ، (13) كلية التربية بجامعة دمشق ، (14) كلية التربية ببغداد ، (15) كلية التربية بجامعة عين شمس ، (16) كلية المعلمين بجامعة عين شمس ، (17) كلية البنات بجامعة عين شمس، (18) جامعة بيروت ، (19) جامعة أسيوط ، (20) الجامعة التونسية ، (21) جامعة دولة الكويت، (22) جامعة السربون بباريس ، (23) جامعة الدولة في ليد بهولندا.

ب - الهيئات الرسمية العربية والإقليمية:

(1)الاتحاد البريدي العربي ، (2) وزارة البريد والبرق والهاتف بالكويت ، (3) وزارة التربية العراقية ، (4) وزارة الثقافة والإرشاد القومي بسورية ، (5) مستشفى دمشق ، (6) المكتبة العامة بعمان ، (7) المجلس الأعلى للقضاء بالرباط.

نتائج الاستفتاء

أ – خلاصة الأجوبة على السؤالين الأول والثاني:

إن المشاكل التي تعترض سير اللغة العربية والتي تحد من انتشارها هي:

1 – تخلف الدول العربية العلمي والحضاري.

2 – صعوبة اللغة العربية من حيث القواعد والكتابة.

3 – إهمال الدول العربية نشر اللغة في الخارج وخاصة في الدول الإسلامية غير العربية.

4 – وجود لغات دارجة إقليمية مختلفة تضايق الفصحى.

5 – انعدام الطرق والوسائل الصالحة لتعليم اللغة العربية لأبنائها وللأجانب.

6 – عدم وجود مراجع عربية كافية في نواحي العلوم المختلفة.

7 – عدم تشجيع الابتكار العلمي والتأليف باللغة العربية في مختلف فروع العلوم.

8 – عدم تحقيق الوحدة الثقافية بين الأقطار العربية.

9 – محاربة الدول الاستعمارية اللغة العربية لأنها أصبحت ترتبط بمفاهيم الحرية.

الحلول المقترحة:

1 – الاهتمام بنهضة البلدان العربية علمياً وثقافياً لجعلها في مستوى البلدان المتقدمة.

2 – تبسيط قواعد اللغة العربية في مؤتمر عام لعلماء اللغة.

3 – اهتمام الحكومات العربية وجامعة الدول العربية بفتح مراكز ثقافية عربية ومعاهد لتعليم اللغة العربية للأجانب في مختلف بلاد العالم وخاصة في الأقطار الإسلامية غير العربية + العناية بإعداد المتخصصين في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها وبتأليف الكتب ووضع البرامج والأشرطة المسجلة والأفلام الصالحة لهذا التعليم + توسيع التبادل الثقافي والعلمي بين البلدان العربية والبلدان الأخرى + نقل كل ما نتوسم فيه الجدة من فكرنا وأدبنا إلى اللغات الأجنبية.

4 – تشديد الرقابة على أجهزة الإعلام من أجل استعمال الفصحى دون العامية + تقريب الشقة بين الفصحى والعاميات.

5 – عناية الدول العربية بالكتاب المدرسي وبالمناهج المقررة وبأسلوب التعليم.

7،6– تشجيع ترجمة جميع المراجع العلمية الجامعية إلى اللغة العربية وتشجيع البحث والتأليف في مختلف العلوم.

8 – بناء الوحدة الثقافية بتوحيد المناهج والكتب الدراسية وإيجاد مجمع عربي لغوي علمي موحد+توحيد المصطلحات العلمية بين البلدان العربية + تنسيق جهود التعريب.

9 – اهتمام الدول العربية بصد التيارات الاستعمارية المضادة لتعليم اللغة العربية في الدول حديثة الاستقلال.

ب - خلاصة الأجوبة على السؤالين الثالث والرابع:

– هل تصلح اللغة العربية للتدريس الجامعي؟

– إذاكانت صالحة فما هي المشاكل التي تعترض الأساتذة وما هي الحلول في نظركم؟

* الجواب على السؤال الثالث:

اللغة العربية صالحة للتدريس الجامعي للعلوم الإنسانية وهي صالحة كذلك لتدريس العلوم الحديثة لكن يلزم في هذا التدريس الاستعانة بلغة أجنبية.

* الجواب على السؤال الرابع:

المشاكل التي تعترض الأساتذة هي:

1)عدم وجود المراجع العلمية وكتب الدراسة باللغة العربية.

2)نقص المصطلحات العلمية والفنية العربية.

3)اختلاف المصطلحات بين الدول العربية.

4)ضعف الأساتذةوالطلاب الجامعيين في اللغة العربية.

5)تقصير الجامعات في ميدان البحث العلمي.

6)عدم تعاون الجامعات وحتى كليات الجامعة الواحدة على اختيار المناهج والمراجع والكتب الدراسية.

الحلول المقترحة:

1 – تكوين المكتبة العلمية بترجمة الكتب التي تختار للتدريس من المؤلفات الأجنبية +تشجيع حركة تعريب المراجع العلمية المختارة + عقد حلقات دراسية جامعة لمشكلة المعجم العربي يشترك فيها فقهاء اللغة وأساتذة العلوم على مستوى الدول العربية + العمل على إصدار المجلة المتخصصة التي تحتاج إليها الجامعات ومراكز البحث...الخ.

2 – السرعة في عمل تعريب المصطلحات بكيفية موازية لسرعة تطور العلم.

3 – إصدار كتب دراسية جامعية موحدة بين الدول العربية + اشتراك الجامعات العربية في إيجاد المصطلح العلمي الملائم.

4 – إيجاد لجنة جامعية من هيئة التدريس تشرف على ترجمة البحوث التي يضعها الأساتذة إلى لغة عربية سهلة ومتينة.

6،5– تنسيق الجهود بين مختلف لجان الجامعات ونشر البحوث المترجمة لتعميم الفائدة.

ج - خلاصة الأجوبة على السؤال الخامس:

كيف للعالم العربي أن يتخلص من مشكلة المصطلح العلمي؟

1)اختلاف المصطلحات ينبغي القضاء عليه بالإكثار من

عقد المؤتمرات العلمية.

2)ينبغي للمصطلحات أن يضعها المتخصصون من أعضاء المجامع العلمية كل حسب اختصاصه ثم تعرض على المجامع اللغوية لإقرارها مع السرعة في عمل تعريب المصطلحات.

3)توحيد المصطلحات العربية تحت إشراف الجامعة العربية وبمعاونة أعضاء المجامع الثلاثة بالقاهرة ودمشق وبغداد مع تحديد مدلولها وتوضيح مفهومها العلمي.

4)تتبع الأساتذة ما تقره المجامع اللغوية من المصطلحات وتطبيقهم إياها في تدريسهم وتأليفهم.

5)قبول المصطلحات العلمية العالمية بألفاظها اللاتينية كما تقبلها جميع اللغات الحية وضمنها الروسية.

6)الاقتصار على التعريب الحرفي للمصطلحات وتوفير الجهد على المجامع اللغوية.

7)الإكثار من ترجمة أمهات الكتب العالمية + إيجاد لجان متخصصة للتأليف في مختلف الفروع باللغة العربية + انعقاد لجان دائمة تابعة لجامعة الدول العربية تضم أساتذة الجامعات ورجال الصناعة من أجل توحيد المصطلحات العلمية.

8)إدخال الألفاظ العامية التي لايوجد لها مقابل في الفصحى مثل مصطلحات أهل الصنائع + التنقيب في مؤلفات القرون الوسطى العربية عن الألفاظ المولدة التي تخلو منها معاجم اللغة + وضع كلمات جديدة عن طريق الاشتقاق + تضمين مفردات قديمة معاني جديدة.

9)قيام المكتب الدائم بمهمة التوجيه والتعميم.

10)نشر معجم للمصطلحات الفنية الأجنبية مع جميع مقابلاته العربية.

11)إصدار قاموس عربي علمي عصري تساهم فيه جميع الهيئات العلمية بالوطن العربي.

12)عقد حلقات على نطاق الوطن العربي لبحث مسألة تجديد اللغة العربية تحت إشراف المكتب الدائم لتنسيق التعريب.

الهوامش والمراجع

1 -أنيس مقدسي : " التحديث والتعريب في مواجهة الغزو الثقافي "(مجلة الوحدة ، العدد 3 كانون الأول 1984)ص.ص. 12-13.

2 -محمد المبارك:"فقه اللغة وخصائص العربية" (بيروت: دار الفكر الحديث، ط 2 ، 1964) ص. 295.

3 -محمد المبارك ، المصدر نفسه، ص.295.

4 -محمد المبارك ، المصدر نفسه ، ص. ص. 298-299.

5 -د. إبراهيم أنيس " من أسرار اللغة "(القاهرة ، مكتب / الأنجلو المصرية ، ط 4 ،1972) ص. 117.

6 -د.حبيب صادر"لغتنا في خدمة الطب والعلم"(مجلة اللسان العربي ، العدد الخامس) ص.ص.203-214.

7 -د.عبد القادر الفاسي الفهري " اللسانيات واللغة العربية"(الدار البيضاء - دار توبقال للنشر 1985) ص.ص. 190-191.

8 -د. عبد القادر الفهري ، المصدر نفسه ، ص.224.

9 -د.عبد القادر الفهري ، المصدر نفسه ، ص.227.

10-مجمع اللغة العربية بالقاهرة"حتى علوم الذرة والإلكترونات تدرس باللغة العربية"(مجلة اللسان العربي-العدد الخامس1967)ص.ص.89-99.

11 -شارل بيلا "اللغة العربية والعالم الحديث"(مجلة اللسان العربي ، العدد السادس) ص.ص.51-52.

12 -محمود شيت خطاب"المصطلحات العسكرية في القرآن"(مجلة اللسان العربي ، العدد الرابع) ص.ص. 154-160.

13 -انظر نتائج الاستفتاء حول اللغة العربية في (مجلة اللسان العربي - العدد الخامس) ص.ص. 89-95.